

تقرير

من المفترض أن تتوقف الأعمال في موقع سدّ جنة اليوم، استجابةً للقرار الذي أصدره محافظ جبك لبنان فؤاد فليفل، «تجاوباً مع كتاب وزير البيئة الذي يطلب منع أي أعمال في موقع سدّ جنة الى حين اتخاذ مجلس الوزراء القرار المناسب في هذا الموضوع». وفيما أرجأ مجلس الوزراء البت في الموضوع الى الجلسة المقبلة، يسعى رافضو المشروع الى الضغط عليه من أجل إبقاء توقيف الأعمال

قضية سدّ جنة: المصالح في مواجهة العلم

هديك فرفور

أصدر محافظ جبل لبنان فؤاد فليفل في 23 أيار الجاري قراراً يقضي بـ «منع أي أعمال في موقع سدّ جنة، وذلك لحين اتخاذ مجلس الوزراء القرار المناسب في الموضوع». ومن المتوقع أن يتبلغ القيمون على «الورشنة» في الموقع القرار اليوم. هذا القرار أتى استجابة لكتاب وزير البيئة محمد المشنوق الذي أرسله الخميس الماضي، عقب «ظهور» قرار تمديد إجازة قطع الأجر الذي اتخذته وزير الزراعة أكرم شهيب، والذي استندت إليه الشركة المكلفة أعمال السد لقطع آلاف الأشجار الحرجية خلال الفترة الماضية.

حزيران 2012، الذي يُشير الى نسبة التسرب الهائلة التي سيتسبب بها السد. إضافة الى تقرير تقييم الأثر البيئي العائد لمشروع إنشاء السد، بنحو 42 مليون دولار أميركي سنوياً، وبحسب التقرير فإن «هذه الكلفة ستكون تصاعديّة»، مُشيراً الى أنه «لا يمكن اتخاذ أي تدابير تخفيفية لتفادي الأثار البيئية السلبية».

انطلاقاً من هذه المعطيات، نفّذت «الحركة البيئية» أمس اعتصاماً في ساحة رياض الصلح تزامناً مع انعقاد مجلس الوزراء للمطالبة بوقف مشروع إنشاء سدّ جنة. «تسلّح» الناشطون المشاركون في الإعتصام بتقرير مركز الأبحاث الجيوفيزيائية وبتقرير تقييم الأثر البيئي للمشروع منذّين بالمشروع الذي «يخدم المصالح الخاصة الضيقة»، على حدّ تعبير رئيس الحركة بول أبي راشد.

«لش عن سدّ جنة راضي؟ لنبيع من حوله الأراضي»، لافتة زُفعت خلال إعتصام أمس ليعكس اتهاماً لـ «مناصري» المشروع بأنهم يريدون «خدمة المستثمرين واصحاب الشركات وتجار العقارات». يرى الاستاذ الجامعي والخبير الهيدرولوجي سمير زعتيني أنه يجري التسويق للسد على أنه «مكسب ربحي من شأنه أن يُرفق بانشاء اوتيلات ومراكز تجارية يستفيد منها أبناء المنطقة، إضافة الى إغراء أصحاب الأراضي بارتفاع سعر العقارات المجاورة للسد. يحمل زعتيني لافتة تقول: «هيدا مش سدّ هيدا مصفاية»، وهو قول اقتبسه من احد الخبراء الهيدرولوجيين الفرنسيين الذي أشرف على دراسة المشروع في إشارة الى طبيعة الموقع التي لا تسمح بتخزين المياه.



تكلفة إنشاء 10 أيار للمنطقة لن يتجاوز المليون دولار (هيثم الموسوي)

استند المعتصمون ضد السدّ الى تقرير مركز الأبحاث الجيوفيزيائية

وفيما يتذرع المدافعون عن المشروع بأن الهدف هو توفير المياه لمناطق بيروت وجبيل وكسروان وغيرها من المناطق (قيل إن المشروع يؤمن أكثر من 30 مليون متر مربع)، يُظهر تقرير الوكالة الألمانية أن نسبة التسرب

المائي للسدّ هائلة وتراوح بين 35% و52% وهي تبدأ من ارتفاع 800 متر حتى 860 متراً، والتسرب الأكبر بين ارتفاع 810 و820 متراً. وتصميم سدّ جنة هو لارتفاع 834 متراً كحد أدنى و839 متراً كحد أقصى. وبالتالي ففي ارتفاع يزيد على 810 أمتار يصبح التسرب حوالي 100%، فيما يُشير تقرير مركز الأبحاث الجيوفيزيائية الى خطر تجفيف مجرى نهر إبراهيم وواديه الأوسط والسفلي من المياه، وهو أحد الأثار

النادرة الذي لا يزال موجوداً، وهو ما «سكنون له إنعكاسات سلبية حادة على البيئة البحرية كما على المناطق الساحلية». «يريدون المشاريع الضخمة كي يتمكنوا من قضم حصصهم منها»، يقول زعتيني، مُشيراً الى امكانية انشاء أنبار للمنطقة كحل بديل ومُضيفاً: «إن تكلفة إنشاء 10 أبار للمنطقة لن تتجاوز المليون دولار»، فيما تلقت الحركة البيئية الى ان تكلفة السد تفوق المليار دولار. بدوره

قضية

مآثر وزير الاتصالات: توزيع «مغانم» الجيل الرابع

وفيق قانوه

في حكومة «كل مين إيدو الو»، كل وزير فوق «مغارته» صيّاخ. وفي «مغارة» وزارة الاتصالات، ليس عبد المنعم يوسف - رغم كل «جبروته» - إلا واحداً من الأربعة. تتجاوز حدّ السلطة بات هو الـ «نورم» السائد، حتى في وزارة الاتصالات التي يترقب على سدّتها محام ضليع يدعى بطرس حرب. الوزير - غير الضليع في الاتصالات وتقنياتها - يعرف تماماً من اين تؤكل الكتف، وكيف توظف الوزارة في خدمة النيابة البلدية والمخترة والتبعية السياسية.

ديتي الألمانية/ السعودية اواخر عام 2008. سارع مجلس الوزراء الى تمديد العقود حتى 2015/12/31، مع ضرورة إجراء مناقصة قبل هذا التاريخ. لكن لم تجر المناقصة الموعودة بحجة وجود «صعوبات» لم يحددها احد. وبدل العودة الى مجلس الوزراء لبت الأمر، عمد حرب الى تجديد العقد شهرياً «على كيفه» بذريعة تسخير المرفق العام، فراضاً على الشركتين الملتزمتين «إتاوة» رعاية أنشطة ومهرجانات سياحية وغيرها، «صدف» أنها في معظمها تعود لأشخاص ونواد وجمعيات وبلديات قريبة من تنورين، مسقط رأس الوزير حرب، بكلفة زادت على 8,5 ملايين دولار. أما الحق الذي تعطيه العقود للوزير بإقطاع 0,1 في المئة من المداخل لإنشاء هيئة مالكي الخليوي (Owner Supervisory Board-OSB)، وهي وحدة مهمتها مراقبة عمل الشركتين المشغلتين يفترض أن تضم نحو 25 شخصاً، فقد استخدمه الوزير لتحويل هذه الهيئة الى «وحدة بترونية» توظف نحو 66 شخصاً غالبيتهم من غير ذوي الاختصاص، وبينهم

صحافيون، برواتب تصل الى 8000 دولار شهرياً؛ المالكين الى التدخل في مناقصات توريد وتركيب أجهزة الجيل الرابع من الانترنت (4G) التي أطلقتها «تاتش» و«الفا» نهاية العام الماضي. فمن دون تبرير مقنع، استبعدت شركة «ZTE» الصينية من المناقصات («الأخبار»، 30 كانون الأول 2015)، رغم تقديمها عرضاً أرخص من بقية الشركات.

توزيع «نوكيا» سيكبّد الخزينة اللبنانية 1,3 مليون دولار إضافية على العقد

في الحصيلة تم تقاسم أكثر من 200 مليون دولار بين ثلاث شركات. فلرّمت كل من «تاتش» و«الفا» شركتي «هواوي» و«ريكسون» توريد أجهزة الجيل الرابع. ومُنحت «نوكيا» جائزة «ترضية» بالمساهمة في توريد الأجهزة لأكثر من 200 موقع من 1400 ستجهز بتكنولوجيا الجيل الرابع. أثار استبعاد «ZTE» ضجة حاولت

هيئة مالكي الخليوي استيعابها، فطلبت من «تاتش»، في كتاب الى مديرها العام بيتر كالياروبولوس (استقال من مهامه منذ فترة من دون تعيين بديل منه حتى الآن)، بإدراج الشركة في مناقصة لاستدراج هوائيات لـ 1413 موقعاً. لكن اللافت أن الكتاب طلب في الوقت نفسه إدراج شركة «يونيك تولىب» (يملكها لوسيان حرب قريب الوزير حرب)، الى جانب «ZTE»، لضمان حصة من الكعكة لها، رغم طلب «تاتش» سابقاً استثناء هاتين الشركتين بذريعة عدم تلبيتهما الشروط التقنية المطلوبة. تدخلات الوزير حرب في المناقصات تتبدى بوضوح أيضاً في إصراره على إعطاء شركة «نوكيا» 25% من عقد توريد الأجهزة للمواقع الـ 1413. واللافت أن حرب، في كتاب وجهه الى كالياروبولوس (19 شباط 2016)، أصرّ على حصة «نوكيا»، محدداً سعر 22900 دولار لكل موقع 4G (صورة الخطاب مرفقة) علماً أن العرض الذي قدمته «ZTE» كان سيوفر على الخزينة ما لا يقل عن أربعة ملايين دولار. وعلمت «الأخبار» أن إصرار حرب



في الحصيلة تم تقاسم أكثر من 200 مليون دولار بين ثلاث شركات. فلرّمت كل من «تاتش» و«الفا» شركتي «هواوي» و«ريكسون» توريد أجهزة الجيل الرابع. ومُنحت «نوكيا» جائزة «ترضية» بالمساهمة في توريد الأجهزة لأكثر من 200 موقع من 1400 ستجهز بتكنولوجيا الجيل الرابع. أثار استبعاد «ZTE» ضجة حاولت